S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/195
5 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير إضافي عن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا
مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥)

أولا - مقدمـــة

١ - يتضمن هذا التقرير استكمالا للمعلومات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في كرواتيا، مع الإشارة بوجه خاص إلى سير التدابير التي تتخذها حكومة جمهورية كرواتيا لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥) والبيان الرئاسي S/PRST/1996/48 المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد اتخذ هذان القراران في أعقاب العمليات العسكرية التي استعادت بها كرواتيا في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥ السيطرة على مناطق من إقليمها كانت في السابق تحت سيطرة الصرب، وتوجد في منطقتي سلافونيا الغربية وكرايينا، وكانت ضمن المناطق المعيَّنة على أنها مناطق مشمولة بحماية الأمم المتحدة، وتسمى قطاعات الغرب والشمال والجنوب.

٢ - وكان مجلس الأمن قد طلب من حكومة كرواتيا، في قراريه ١٠٠٩ (١٩٩٥) و ١٠١٩ (١٩٩٥)، أن تحترم احتراما كاملا حقوق السكان الصرب في القطاعـــات السابقة، بما في ذلك حقهم في البقاء أو المغـــادرة أو العودة في أمان، وأن تتخذ تدابير عاجلة لإنهاء جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في تلك المناطق، وأن تحقق في جميع التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات من هذا القبيل، بحيث يتسنى محاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات ومعاقبتهم. وفي البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أقر المجلس، في جملة أمور، بما أحرز من تقدم ملحوظ في الحالة الإنسانية في تلك المناطق. وفيما يتعلق بالحق في الأمن الشخصي، لاحظ المجلس أنه رغم أن الحالة الأمنية قد تحسنت تحسنا طفيفا، فإنه لا يزال يوجد ما يبعث على القلق بسبب استمرار تعرض الصرب الكرواتيين لأعمال التحرش والنهب والاعتداءات البدنية، وخصوصا تورط بعض الأفراد النظاميين من القوات العسكرية والشرطة الكرواتية في عدد من تلك الحوادث.

٣ - ويتناول هذا التقرير ما استجد من تطورات منذ آخر تقرير قدمته في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/1011 و Corr.1) وحتى أواخر شباط/فبراير ١٩٩٧. ويستند التقرير إلى المعلومات التي جمعتها العملية الميدانية التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، والتي استمدت من مصادر مختلفة أخرى، منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب مدعي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الرصـــد التابعـــة للجماعة الأوروبية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ويأخذ التقرير في الاعتبار عدة مذكرات

ووثائق ومعلومات أخرى قدمتها حكومة كرواتيا على مدار العام الماضي، بما في ذلك مذكرة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، وردت قبيل إرسال هذا التقرير للطبع. وقد وردت أيضا معلومات إضافية من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان في كرواتيا، بما فيها لجنة هلسنكي الكرواتية؛ ولجنة التضامن الدلماسية؛ ومنظمة "هومو"؛ ولجنة حقوق الإنسان في كارلوفاتش وباكراتش؛ والمحفل الديمقراطي الصربي؛ وحملة مناهضة الحرب، كرواتيا؛ والبابا جيوفاني الثالث والعشرون.

ثانيا - انتهاكات حقوق الإنسان والتدابير المتخذة من جانب حكومة كرواتيا

٤ - لا يزال الصرب الكرواتيون، في جميع أرجاء القطاعات السابقة، ولكن بوجه خاص في منطقة قطاع الجنوب السابق حول كنين، يعيشون في حالة انعدام خطير للأمن. فحوادث النهب والتحرش لا تزال أمرا شائعا، ويُنسب ارتكاب معظمها إلى الكروات المستوطنين مؤخرا في المنطقة والأشخاص الذين يعبرون الحدود القريبة مع البوسنة والهرسك. ولا تزال سلطات الشرطة الكرواتية تفتقر إلى الفعالية في مجال استعادة الأمن. وأغلبية الحوادث المبلغ عنها تشمل جرائم بسيطة، مثل سرقة الماشية وممارسة التخويف عن طريق التهديد، والاقتحام غير القانوني للممتلكات. ونتيجة لأن كثيرين من الصرب المسنين في المنطقة لا توجد لديهم أي وسيلة للاتصال، فإنهم يشعرون بالافتقار إلى ما يدفع عنهم هذه التعديات ويعيشون في حالة دائمة من الخوف. ومن الجدير بالذكر أن حالة الأمن في سلافونيا الغربية (قطاع الغرب السابق) أفضل بوجه عام من الحالة في قطاعي الشمال والجنوب السابقين.

٥ - ومن نوع الحوادث التي أصبحت معتادة في الآونة الأخيرة حادثتان وقعتا في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وجرى فيهما اقتحام بيت تملكه امرأة صربية مسنّة في أوسيستوفو (قطاع الجنوب السابق)؛ وقام اللصوص فيهما بسرقة الأثاث وممتلكات أخرى وطالبوا تلك المرأة بأن ترحل عن كرواتيا. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قام لصوص يستخدمون مركبة بغير لوحات ترخيص بأخذ نوافذ ومواد بناء أخرى من عدة منازل في باكونيي (قطاع الجنوب السابق)؛ وتكررت تلك الجريمة في اليوم التالي في قرية رادوسي. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، اغتصب لصوص بضع عشرات من الأغنام من زوجين صربيين مسنين في إيفوسيفتشي. وذكر أن واحدا من مرتكبي تلك الجريمة، وهو رجل وصف بأنه حليق الرأس يرتدي الزي الرسمي، وجّه إلى الضحيتين تهديدات بدنية. وأفيد عن وقوع عدد من أعمال السرقة والتحرش في عام ١٩٩٧ في وادي بلافنو خارج كنين، وهو موقع لاحظ المراقبون أنه يمكن حمايته إذا رابطت مركبة واحدة من مركبات الشرطة على الطريق الوحيد المؤدي إلى المنطقة. وذُكر أيضا أنه حدث في أحد الأيام بعد زيارة قامت بها لكنين المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، السيدة اليزابيث ريهن، أن تعرضت طائفة الصرب المسنين المقيمين في وادي بلافنو بشكل متكرر للتحرش بهم ونهب ممتلكاتهم.

٦ - ومن أخطر الأفعال الإجرامية التي ارتكبت مؤخرا حادثة "شرك خداعي" سجل وقوعها في قرية يوساني، التابعة لبلدية كورنيتشا، في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ووفقا لما أفاد به المراقبون التابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أصيب رجل صربي بجراح عندما حاول إزاحة قطعة من مواد التسقيف

ـ "لوح سالونيت" ـ عن الطريق الترابي المؤدي إلى منزله، فانفجر فيه جهاز مشابه لقنبلة يدوية كان مخفيا تحت ذلك اللوح. وذكر جيران ذلك الرجل (وهم من الصرب الكرواتيين الذين عادوا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عام ١٩٩٦ وتعرضوا للتهديد من جانب السكان الكروات المحليين) أن اللوح المذكور قد وضع في وقت سابق على الطريق ولكنهم تحاشوا ملامسته. ولحقت بالشخص المجني عليه إصابات في ساقه وفخذه، وأصيبت سيارته بأضرار مادية. وأبلغت الشرطة المحلية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن تحقيقها في الحادث لا يزال مستمرا، ولكن لم يفد عن التوصل إلى أي نتائج حتى الآن. وفي حالة أخرى من حالات العنف التي رصدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ألقيت قنابل يدوية في أربع حوادث في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٧ إلى داخل منزل لأحد العائدين مؤخرا من الصرب الكرواتيين في قرية بسكوبيا، قرب كنين.

٧ - وخلافا للتقييم الذي توصل إليه معظم المراقبين الدوليين ومؤداه أن التدابير الأمنية لا يزال يعتورها النقص، تصر الحكومة الكرواتية على أنها قد نشرت العدد اللازم من ضباط الشرطة في القطاعات السابقة وأن هؤلاء يبذلون كل ما في وسعهم لكفالة السلامة العامة في المنطقة. وتزعم المذكرة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ المقدمة من الحكومة أن "الاحصاءات تبين أن السلامة في هذه المناطق تتحسن تحسنا سريعا، وتوشك أن تصبح مماثلة للأحوال السائدة في بقية إقليم كرواتيا، التي من الثابت في هذا الصدد أنها أفضل من الأحوال السائدة في معظم البلدان الأوروبية". وتفيد الحكومة في المذكرة أنها عالجت ٤١ حالة قتل لقي فيها ٦٧ شخصا مصرعهم في الفترة الممتدة بين ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦[1]. وتفيد الحكومة أنه قد تم معرفة الفاعلين في ٢١ حالة من هذه الحالات، شملت مصرع ٤١ شخصا، وأن ٣٣ شخصا قد أبلغ عنهم إلى السلطات القضائية المختصة. وخلال الفترة نفسها، سجلت الشرطة ٦٨ حادثة سرقة، حُلت منها ٤٠ حالة وتم الإبلاغ عن ٨١ شخصا من مرتكبيها، وفقا لما ذكرته الحكومة.

٨ - ومن الجدير بالذكر أن حادثة القتل التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ولقي فيها زوجان مسنان من أصلين مختلفين حتفهما في بوكوفيتشا التابعة لبلدية غفوزد، والتي ورد وصفها في تقريري السابق المقدم إلى المجلس (S/1996/1011 و Corr.1، الفقرة ٦)، قد توصلت سلطات الشرطة الكرواتية إلى حلها بإلقاء القبض على فردين بعد ارتكاب الجريمة بأسبوعين. غير أن الحكومة لم تقدم أي معلومات جديدة بشأن ثلاث مذابح لم يُعرف مرتكبوها بعد ووقعت في غوسيتش وفاريفودي وغروبوري في الأسابيع التالية للعمليات العسكرية التي جرت في آب/أغسطس ١٩٩٥، ولقي فيها حتفهم أشخاص مجموعهم ٢١ شخصا. وفي الحادثة التي وقعت في غروبوري، والتي لقي فيها خمسة أشخاص مصرعهم، أفاد مراقبو الأمم المتحدة بأن قوات من الشرطة الخاصة الكرواتية كانت موجودة في القرية وقت حدوث جرائم القتل، في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥.

٩ - وفيما يتعلق بمسألة الأمن الشخصي في القطاعات السابقة، ينبغي الإشارة إلى التقارير التي لا تزال ترد من المنظمات الحكومية والدولية وكذلك من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية لحقوق الإنسان، والتي تفيد بأن أنشطتها تتعرض للرصد الدقيق من جانب وحدات للمراقبة يعتقد أنها تابعة لسلطات الشرطة الكرواتية. ويفيد بعض العاملين من تلك المنظمات بأن تحركاتهم تتعرض بصورة متواترة للمتابعة،

بواسطة مركبات عليها علامات الشرطة في بعض الحالات ومن جانب أشخاص يستقلون سيارات غير مميزة بعلامات في حالات أخرى. وورد في تقارير سابقة للأمين العام وصف لحوادث تعرض فيها بعض العاملين في مجال حقوق الانسان لاعتداءات بدنية على يد أشخاص مجهولي الهوية. وقد وقعت حادثة أخرى من هذا النوع في سبليت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، هاجم فيها أحد الجيران مواطنة أجنبية تعمل في منظمة غير حكومية محلية لحقوق الإنسان وضربها ضربا مبرحا متهما إياها بالتجسس على كرواتيا.

ثالثا - الحالة الإنسانية والاقتصادية

١٠ - حالف النجاح بوجه عام الجهود التي بذلتها هذا الشتاء المنظمات الإنسانية الدولية العاملة مع الحكومة الكرواتية والصليب الأحمر الكرواتي في إطار برنامج الحكومة المسمى "هلم ننقذ الأرواح"، وذلك في تلبية أهم الاحتياجات الإنسانية العاجلة للأفراد المعزولين في القطاعات السابقة، وبخاصة المسنون من الصرب الكرواتيين. وقد أكدت مصادر عديدة أنه لولا الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وبعثة الرصد التابعة للجماعة الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والاتحاد الدولي للأعمال الخيرية الكاثوليكية (كاريتاس) ومنظمة التوازن ووكالات أخرى، لأصبحت حياة المقيمين في المنطقة في خطر محقق. ويلزم بصورة عاجلة توفير التمويل في الأشهر المقبلة لكفالة استمرار البرامج الإنسانية إلى أن تتحسن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في القطاعات السابقة.

١١ - ويفاد بأن الصرب الكرواتيين الذين يناهز عددهم ٠٠٠ ١٠ شخص، الذين تُركوا في المناطق المشمولة سابقا بحماية الأمم المتحدة في أعقاب عملية النزوح الجماعي التي جرت في عام ١٩٩٥، قد حصلوا كلهم تقريبا على الجنسية الكرواتية مع ما يتصل بذلك من وثائق واستحقاقات، بما في ذلك حقوق المعاشات التقاعدية. بيد أنه أعرب عن القلق بشأن وضع هؤلاء الأشخاص المعرض للخطر، حيث أن كثيرين منهم يعيشون في مناطق منعزلة ويصعب عليهم السفر إلى المراكز السكانية لتلقي ما يلزمهم من خدمات. وتقوم الوكالات الدولية والمحلية حاليا بتوفير خدمة النقل، ولكن هذا الدعم لن يستمر إلى غير ما حد. ومن المتفق عليه بصفة عامة أن أفضل سبيل لتحسين تلك الحالة هو عودة أفراد الأسر الأصغر سنا، ولكن عملية التصريح بالعودة التي يتولاها المكتب الكرواتي لشؤون المشردين واللاجئين لا تزال تتسم بالبطء (انظر الفقرات ١٤-٢١ أدناه).

١٢ - وقد لوحظ في الأشهر الأخيرة حدوث شيء من التقدم في القطاعات السابقة في مجال إصلاح هياكل البنية الأساسية، وبخاصة إمدادات الكهرباء. ولا تزال توجد احتياجات ضرورية أخرى بحاجة إلى المعالجة، بما في ذلك الخدمات الهاتفية وخدمات النقل. وما برح الافتقار إلى التوازن ملحوظا بين المساعدات التي تقدم لأغراض التعمير إلى المجتمعات المحلية التي يقطنها المستوطنون الكروات الجدد، ومعظمهم لاجئون من البوسنة والهرسك، وبين المساعدة المقدمة إلى القرى التي يسكنها أساسا مَن بقي من الصرب الكرواتيين.

١٣ - وما برح سكان القطاعات السابقة، الكروات منهم والصرب على السواء، يعانون معاناة خطيرة من جراء الدمار الاقتصادي الذي حاق بالمنطقة. فالعثور على عمل أمر عسير للغاية. وقد ذكرت الحكومة أن معدل البطالة المرتفع الذي تعانيه كرواتيا ناجم بقدر كبير عن الدمار الذي سببته الحرب، وبخاصة ما لحق منه بالمرافق الصناعية والهياكل الأساسية. وتؤكد الحكومة أن قانون العمل في البلد يحظر بوضوح ممارسة التمييز على أساس عوامل شتى منها الأصل القومي. وفي عام ١٩٩٦، أصدر مكتب العمل الكرواتي ٤١٧ ٢ تصريح عمل لغير الكروات الذين ليسوا من مواطني كرواتيا. وفي حين أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا بين غير الكروات، خصوصا في القطاعات السابقة، فإن الحكومة تزعم أنه لا ينبغي عزو عدم الحصول على وظيفة إلى الأصول القومية لمقدمي الطلبات.

رابعا - عودة اللاجئين والمشردين الصرب الكروات

١٤ - مما يذكر أن أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من الصرب الكروات فروا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وإلى البوسنة والهرسك عقب العمليات العسكرية التي جرت في قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة في صيف عام ١٩٩٥. وتشير آخر المعلومات المقدمة من الحكومة في مذكرتها المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى أن عدد الأشخاص الذين تلقوا تصريحا بالعودة إلى كرواتيا بلغ ٤٥٩ ١٤ شخصا. بيد أن المراقبين الدوليين يعتقدون أن أقل من ٠٠٠ ٣ من هؤلاء الأشخاص هم الذين عادوا إلى ديارهم في قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة، ومعظمهم عاد إلى قطاع الغرب السابق. ويرى المراقبون أن انخفاض العدد يعزى أساسا إلى افتقار الأحوال إلى الأمن، رغم أن الحكومة تؤكد أن السبب هو سوء الحالة الاقتصادية السائدة.

١٥ - أما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فلم تتمكن من تيسير العودة إلا لحوالي ٥٥٠ من اللاجئين الصرب الكروات من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى كرواتيا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتجهد الوكالة في الاهتمام بمحنة الصرب المسنين الذين ظلوا في القطاعات السابقة عقب عملية النزوح الجماعي في عام ١٩٩٥، وذلك بالتماس التصريح من المكتب الكرواتي لشؤون المشردين واللاجئين بعودة الأقارب الأصغر سنا لهؤلاء المسنين. أما المشروع المعني بالأشخاص المعرضين لخطر بالغ فلم يصادف إلا قدرا ضئيلا من النجاح نتيجة لبطء الاستجابة من جانب الحكومة. وحتى ١ شباط/فبراير ١٩٩٧، لم تتجاوز نسبة الأشخاص الذين حصلوا على تصريح بالعودة من مكتب شؤون المشردين واللاجئين ٣ في المائة من مجموع العائدين المحتملين المتقدمين بطلبات للتصريح، كما أن ٧٠ في المائة من مجموع الطلبات المقدمة لا يزال معلقا دون بت فيه منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

١٦ - وتفيد البيانات المستمدة من تعداد اللاجئين في جمهورية يوغوسلافيا السابقة، أنه من بين اللاجئين الكروات الموجودين حاليا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذين يناهز عددهم ٠٠٠ ٣٣٧ شخص، أبدى حوالي ٠٠٠ ٣٥ شخص (١٠ في المائة تقريبا) رغبتهم في العودة على الفور إلى كرواتيا. بيد أنه يعتقد أن هذا العدد سوف يزداد إذا ما تحسنت أحوال الأمن الشخصي والاقتصادي للصرب الكروات في القطاعات السابقة. وفيما يتعلق باللاجئين الكروات الموجودين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذين لا توجد لديهم وثائق كرواتية، لا يوجد أمامهم من سبيل للعودة إلا عن طريق "جمع شمل الأسر".

ولا يوجد حتى الآن أي احتمال لحصول هؤلاء الأشخاص على وثائق كرواتية من السفارة الكرواتية في بلغراد. ومن ثم فإن العودة لا تزال مستحيلة بالنسبة للأشخاص الذين لا توجد معهم وثائق وليس لهم أقارب في كرواتيا.

١٧ - وينضم الصرب الكرواتيون العائدون إلى القطاعات السابقة إلى الصرب الذين ظلوا في المنطقة بعد العمليات العسكرية التي جرت في عام ١٩٩٥، الذين يناهز عددهم ٠٠٠ ١٠ صربي (معظمهم من المسنين). وكما ذكِر في تقارير سابقة، فإن أكثر من ٠٠٠ ٥٠ من المشردين الكروات من المناطق الأخرى في البلد ومن اللاجئين الكروات من البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أعيد توطينهم في غضون ذلك في القطاعات السابقة منذ أوائل عام ١٩٩٦. وكثير من هؤلاء الأشخاص يشغلون منازل تخص أناسا من الصرب الكرواتيين، ويتوالى ورود التقارير التي تفيد أن العائدين من الصرب يصادفون صعوبة كبيرة في الحصول على مساعدة الحكومة في تمكينهم من العودة إلى ممتلكاتهم.

١٨ - ومسألة الممتلكات يحكمها أساسا تشريعان اثنان. فقانون تأجير الشقق في الأراضي المحررة (الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) يقضي بأن الحق في الشقة المستأجرة يسقط دون رجعة إذا لم يقم المستأجر الذي غادرها بالمطالبة بها بحلول ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد فقد كثير من الصرب الكرواتيين بهذه الطريقة الشقق المملكة لهم بتدابير اشتراكية في القطاعات السابقة. وفيما يتعلق بالمنازل، ترتب على القانون المتعلق بالاستيلاء على ممتلكات محددة وإدارتها مؤقتا وضع الممتلكات المهجورة تحت إدارة الدولة. وقد أعطي كثير من المنازل للمستوطنين الكروات الذين وصلوا في الآونة الأخيرة، ويقضي القانون بأنه لا يجوز تجريدهم من هذه الممتلكات إلى أن يوجد لهم سكن بديل ملائم. وكانت نتيجة ذلك على الصعيد العملي ضآلة عدد الصرب الكرواتيين الذين تمكنوا من العودة إلى منازلهم. وقد أُبلغت إلى المراقبين الدوليين حالات كثيرين من الصرب الكرواتيين الذين يحيق بهم هذا المأزق، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء يذكر عن طريق لجان الإسكان المحلية لمعالجة هذا الأمر، مما أدى بالفعل إلى ترك مئات من الصرب الكرواتيين دون مأوى. وأفيد عن حالات عديدة اتخذت فيها تلك اللجان موقف الرفض، بل والعداء، تجاه الصرب الكرواتيين الذين يلتمسون استعادة منازلهم، منها حالة ذكر أنها حدثت في قطاع الشمال السابق، وقيل فيها لامرأة إنها ستسترجع منزلها "بعد ٥٠ سنة". وفي الحالات القليلة التي تم فيها تمكين العائدين من الصرب الكرواتيين من استعادة منازلهم، ذُكر أنهم لقوا من المساعدة من المستوطنين الكروات الذين كانوا يحتلون منازلهم، بما أبدوه من موقف تعاوني تجاههم، أكثر مما لاقوه من لجان الإسكان المحلية.

١٩ - وينص اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الموقع في بلغراد في آب/أغسطس ١٩٩٦، على إلزام الطرفين (في المادة ٧) بكفالة عودة اللاجئين والمشردين "وإعادة ممتلكاتهم أو التعويض العادل عنها". وبالرغم من أن الحكومة قد أعلنت عن تشكيل لجنة ثنائية أنيطت بها مهمة تنفيذ هذه الأحكام، فلم يشاهد حتى الآن أي تقدم بشأن هذه المسألة.

٢٠ - وقد أكد الموظفون الذين يخدمون في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أهمية حل مسألتي العودة والممتلكات في قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة

كشرط أساسي للنجاح في تنفيذ الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلوفينيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق). ومن الواضح أن عودة المشردين الكروات إلى سلوفينيا الشرقية يعتمد إلى حد كبير على قدرة المشردين الصرب الذين يعيشون هناك حاليا على العودة إلى منازلهم السابقة في الأماكن الأخرى في كرواتيا. وعلى الرغم من قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية بتنظيم عدد محدود من زيارات التفتيش إلى القطاعات السابقة بنجاح، فقد ظلت حالات العودة في الواقع قليلة. ولا يزال يتعين تنفيذ مشروع رائد للعودة إلى قريتي كوسونيه وبروسنك في قطاع الغرب السابق على سبيل المثال.

٢١ - ومن المرجح على ما يبدو، كما لوحظ في تقريري السابق بشأن هذا الموضوع، أن يؤدي اختلال التوازن بين عدد الصرب الكرواتيين المتبقين والعائدين وعدد الأشخاص من الأصل الكرواتي الذين أعيد توطينهم في القطاعات السابقة إلى تغيير الطابع الديموغرافي للقطاع السابق، ربما بصورة يتعذر تغييرها. وعلى الرغم من أن الحكومة لا تزال تصر على التزامها بعملية العودة، فقد صرح رئيس الجمهورية في خطاب ألقاه أمام البرلمان في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧: "بأن الذين غادروا هم الأشخاص الذين استجابوا بشكل جماعي لنداء زعمائهم الإرهابيين، وغادروا كرواتيا بطريقة منظمة وبمحض إرادتهم الحرة. ويبدو أن بعض الدوائر الدولية التي تلوم كرواتيا على بطء عودة الصرب إلى كرواتيا، تتجاهل هذه الحقائق عن عمد. ويكمن السبب الرئيسي في أنه لا يود أن يعيش في دولة كرواتيا الحرة والديمقراطية وذات السيادة إلا عدد قليل منهم. وبين كرواتيا وصربيا اختاروا صربيا، ولذلك، فهؤلاء هم مواطنون قرروا طواعية المكان الذي يودون الإقامة فيه". وهذه الملاحظات العلنية والنزعة الرسمية، بالإضافة إلى التطورات على الأرض قد حدت ببعض المراقبين إلى التشكيك في إخلاص التزام الحكومة.

خامسا - الاحتجاز ومسألة العفو العام

٢٢ - كما سبق أن أشير في التقارير السابقة، بدأ نفاذ قانون العفو العام الذي أقره برلمان كرواتيا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وينطبق هذا التشريع على الأشخاص المتهمين بارتكاب أفعال جنائية أو صدرت ضدهم أحكام بشأنها فيما يتصل بالاعتداء أو العصيان أو النزاع المسلح في الفترة من ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦. وتلغى التحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتصلة بهذه الأفعال ويفرج عن أي شخص معتقل ينطبق عليه العفو. ويستثنى من شمول التشريع من يدعى ارتكابه جرائم الحرب.

٢٣ - وأشارت الحكومة، إلى أنه بعد نفاذ قانون العفو، تم تطبيقه فورا على ٩٦ شخصا أطلق سراحهم من الاعتقال أو السجن. بيد أنه، على النحو الذي أشير إليه في تقريري السابق، أعيد اعتقال ٢٧ شخصا على الفور أو خلال أيام من إطلاق سراحهم، وتم اتهامهم على ما يبدو في بعض الحالات بارتكاب جرائم حرب بالنسبة لنفس الأفعال التي سبق أن اعتقلوا من أجلها. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان قد تم إطلاق سراح ثلاثة من هؤلاء الأشخاص. وقد أعرب مجلس الأمن، في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٠ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/PRST/1996/48)، عن بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بعدم تنفيذ قانون العفو بطريقة عادلة ومنصفة.

٢٤ - وفي المنطقة التي تديرها حاليا إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، لا يزال تطبيق قانون العفو يتسبب في قلق واسع النطاق فيما بين السكان الصرب. وكانت السلطات الكرواتية، وقت إعداد هذا التقرير، تعد قائمة نهائية بالأشخاص الذين تعتقد هذه السلطات أنهم موجودون في المنطقة ويعتبرون في نظر وزارة العدل غير مشمولين بقانون العفو. ويمكن لجميع الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة أن يعتبروا أنفسهم مشمولين بقانون العفو. وفي الأيام الأخيرة، كان هناك عدة قوائم غير رسمية معممة في المنطقة. وبناء على طلب من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، في ٢٧ شباط/فبراير، أعلن نائب وزير العدل في كرواتيا أن هذه القوائم قد أعدت من جانب أشخاص غير مخولين بذلك، وأنها ليست من إعداد الحكومة أو الهيئة القضائية وأنها ليست صحيحة. وذكر أن القائمة النهائية للمشتبه بارتكابهم جرائم حرب ستصدر في أقرب وقت ممكن.

٢٥ - ويشير اعتقال أحد الصرب الكرواتيين الذي عاد مؤخرا إلى قطاع الغرب السابق بتهمة ارتكاب جرائم حرب إلى أن حالة الاعتقال والمقاضاة لا تزال لم تحل. والحكومة الكرواتية لها مصلحة جلية في احتجاز ومقاضاة الأشخاص الذين يشتبه بسبب معقول بارتكابهم جرائم حرب. بيد أن هناك نداءات وجهت إلى الحكومة، من جهات منها المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان، لوضع قائمة المشتبه بارتكابهم جرائم حرب في صيغتها النهائية بالاستناد إلى الأدلة المتوفرة، وذلك من أجل إزالة عدم اليقين وكفالة عدم القيام بأي اعتقالات تعسفية فيما بين الصرب العائدين إلى كرواتيا.

٢٦ - وقد ثار مؤخرا قلق إضافي يتصل بالاحتجاز بصدد سجن لورا العسكري في سبليت، حيث ذكر أن ١٨ شخصا تحتجزهم كرواتيا كأسرى منتهكة بذلك التزامات الحكومة بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (المادة ٩ من المرفق ١ ألف).

سادسا - الحماية القانونية وغيرها من أشكال الحماية للسكان الصرب الكرواتيين

٢٧ - لا تزال حالة الحماية القانونية للصرب الكرواتيين في كرواتيا، وكذلك لجميع الأقليات، مطابقة تقريبا للوصف الوارد لها في تقريري السابق. وقد تم قبول كرواتيا رسميا بوصفها العضو الأربعين في مجلس أوروبا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ووقعت حكومة كرواتيا على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها، وقبلت بذلك اختصاص اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ووقعت كرواتيا كذلك على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات الوطنية والاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة. ويواصل فريق عامل تم تشكيله في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ويتكون من ممثلين للحكومة ومن خبراء مستقلين، دراسته لمسألة اتساق القانون الكرواتي مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها.

٢٨ - ولا يزال القرار الذي اتخذته الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وأوقفت بموجبه العمل ببعض أحكام القانون الدستوري لحقوق الإنسان، ساري المفعول. وتؤكد الحكومة، على النحو المشار إليه في التقارير السابقة، أن هذا الوقف لم يؤثر على الأحكام الجوهرية للقانون الكرواتي المتعلق بحقوق الأقليات. وفي مذكرة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، أفادت الحكومة بأنه من أجل "ضمان امتثال واتساق أحكام القانون الدستوري على نحو تام مع الصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بمعايير حقوق الأقليات"، فقد قامت بإنشاء فريق عامل لتنقيح القانون الدستوري لحقوق الإنسان، سيتعاون تعاونا وثيقا مع اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون التابعة لمجلس أوروبا (لجنة البندقية).

٢٩ - وتواصل الحكومة تعاونها مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، السيدة إليزابيث ريهن، التي قامت بزيارة البلد في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧. كما تتعاون كرواتيا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي أبرمت معها في عام ١٩٩٦ مذكرة تفاهم من أجل إنشاء بعثة رصد طويلة الأجل في البلد. وتم إنشاء مكاتب للبعثة في زغرب، وفوكوفار وكنين. وتعنى البعثة بمجموعة متنوعة من المسائل، منها منع المنازعات وبناء الثقة.

٣٠ - وبناء على طلب حكومة كرواتيا، اضطلع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان بتقييم احتياجات مشاريع التعاون التقني التي يمكن الاضطلاع بها في ميدان حقوق الإنسان. وقدم تقرير التقييم إلى الحكومة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، ويتوقع أن يفضي إلى الاضطلاع بمشاريع محددة لتعزيز حقوق الإنسان في كرواتيا.

٣١ - وفي المجال المحلي، قام أمين المظالم الكرواتي أثناء الأشهر العديدة الماضية بزيارات للقطاعات السابقة بغرض إقامة اتصالات مع مختلف المنظمات والسلطات المحلية. وتفيد الحكومة أنه يجري افتتاح مكاتب إقليمية لأمين المظالم في المدن والبلدات الرئيسية في معظم المقاطعات. وأعرب بعض المراقبين عن القلق لأن أمين المظالم لم يحقق حتى الآن إلا تقدما طفيفا في التعريف بمكتبه وإصدار التوصيات.

٣٢ - وقد سبق لمجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/PRST/1997/4) أن أحاط علما برسالة الحكومة الكرواتية المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/PRST/1997/27، المرفق) المتعلقة بإكمال إعادة الإدماج السلمية لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، التي تترتب عليها آثار هامة بالنسبة للبلد بأسره. وتتضمن الرسالة أحكاما هامة لبناء الثقة للأقلية المكونة من الصرب الكرواتيين، بما في ذلك ضمان قيام الصرب الكرواتيين الذين تم ترحيلهم إلى المنطقة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (بدء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية) بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات في أماكن إقامتهم الحالية أو في الأماكن التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب، بالإضافة إلى الضمانات المتعلقة بالحد الأدنى من التمثيل السياسي على الصعيدين الوطني والمحلي والاستقلال الذاتي الثقافي والتعليمي.

سابعا - التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٣٣ - وفقا للمعلومات الواردة من مكتب المدعي العام، فإن تعاون كرواتيا مع المحكمة الدولية لا يزال غير مرض. وعلى الرغم من أن كرواتيا أكدت مرارا رغبتها في تقديم المساعدة إلى المدعي العام، فإن مكتب المدعي العام لم يحقق سوى تقدم طفيف على مستوى العمل، ولا يزال يتعرض لحالات تأخير طويلة في جوانب كثيرة من تعامله مع السلطات ذات الصلة. ولا تزال طلبات تقديم المساعدة المقدمة في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ معلقة، ومن الواضح أنه لم تتخذ أي خطوة بالنسبة لبعض هذه الطلبات من جانب الوزارات المعنية للشروع في الإجراء المطلوب. ولم يؤد تعيين رئيس إدارة العلاقات مع المحكمة، بعد أشهر من التأخير، إلى تحسين الأمور. وبالرغم من طلبات الاستفسار المتكررة وبعد أن قامت المدعية العامة بإثارة المسألة أثناء زيارتها الرسمية لكرواتيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، فإنها لم تتمكن من الحصول على معلومات بشأن الحالة الصحية للسيد زلاتكو ألكسوفسكي، الذي وجه إليه الاتهام واعتقل ويوجد حاليا في إحدى المستشفيات الكرواتية بانتظار نقله إلى لاهاي لمحاكمته.

٣٤ - وفيما يتعلق بالمحاكمة القادمة للجنرال تيهوومير بلاسكيتش، حصل المدعي العام من أحد قضاة المحكمة على مذكرة إحضار رسمية وأمر بتقديم الوثائق الموجودة في حوزة السلطات الكرواتية. وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، مثل سفير كرواتيا أمام القاضي. وعلى الرغم من أنه كرر مرة أخرى استعداد كرواتيا للتعاون مع المحكمة، فإنه لم يقم بتسليم أي من المواد المعنية ولكنه بدلا من ذلك أبدى اعتراضه على شرعية الأوامر. وتم حاليا تعليق هذه الأوامر مؤقتا، بانتظار إبراز الوثيقة بترتيب طوعي استجابة لطلب جديد من المدعي العام. وفي ذلك الأسبوع، وجهت كرواتيا رسالة إلى المدعي العام تعترض فيها على طلب آخر لتقديم المساعدة وتطعن في صحة نطاقه.

٣٥ - ولم تتم أي اعتقالات أخرى للأشخاص المتهمين، وأبلغت كرواتيا المدعي العام أنه لا يوجد في الأراضي الكرواتية أي شخص وجه إليه الاتهام من المحكمة. بيد أنه باستثناء حالة واحدة من الحالات المعلقة، لم تقم كرواتيا بإبلاغ مسجل المحكمة رسميا، على النحو الذي تقضي به إجراءات المحكمة، بأسباب عدم تمكنها من تنفيذ مذكرات الاعتقال المقدمة إلى سلطاتها.

ثامنا - ملاحظـــات

٣٦ - لا تزال الأحوال الأمنية للصرب الكرواتيين الذين يعيشون في القطاعات السابقة، ومعظمهم من المسنين، غير مرضية، ولا سيما في المنطقة الواقعة حول كنين. وبالرغم من تواجد الشرطة الملحوظ في جميع أنحاء المنطقة، فما زالت السلطات بوجه عام عاجزة عن إعادة مناخ القانون والنظام. وفيما يتعلق بالتحقيقات في الانتهاكات السابقة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان، فإن الجرائم الكبرى التي وقعت وقت العمليات العسكرية الكرواتية أو نحو ذلك في صيف عام ١٩٩٥ لم تحل، وإن كان قد تحقق بعض التقدم بشأن الحوادث التي وقعت مؤخرا.

٣٧ - وتم بقدر ملموس تخفيف صعوبة الأحوال المعيشية للصرب المتبقين أثناء الشتاء الماضي عن طريق البرامج الإنسانية المكثفة التي اضطلعت بها المنظمات الدولية بالتعاون مع حكومة كرواتيا والصليب الأحمر الكرواتي. وتعتبر مواصلة تقديم الدعم لهذه البرامج ضرورة هامة في الأشهر القادمة. وشملت التطورات الإيجابية إصدار وثائق الهوية اللازمة لجميع الصرب المتبقين تقريبا، وإصلاح بعض الخدمات، بما في ذلك الكهرباء. غير أن كثيرا من الصرب المسنين لا يزالون معزولين ومستضعفين. ويعتبر استمرار الركود الاقتصادي في المنطقة سببا آخر من أسباب القلق، التي تؤثر على الصرب والكروات على حد سواء.

٣٨ - وبالرغم من اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لعام ١٩٩٦، فلم يتحقق سوى تقدم طفيف فيما يتعلق بعودة الأقارب الأصغر سنا للصرب الكروات المسنين الذين بقوا في المنطقة. وعلى الرغم من أن أكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص قد حصلوا على إذن الحكومة بالعودة إلى البلد، فلم يعد إلى القطاعات السابقة نفسها إلا أقل من ربعهم، ومعظمهم من الصرب الكرواتيين المسنين. ولم يسفر برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتنظيم عودة الأقارب الأصغر سنا للأفراد المعرضين لخطر بالغ عن تحقيق أي تقدم تقريبا، بسبب بطء استجابة الحكومة. وبإعادة توطين عشرات الآلاف من المستوطنين الكروات في المنطقة، ومعظمهم لاجئون من البوسنة والهرسك، فقد تم تغيير الطابع الديمغرافي للمنطقة تغييرا جوهريا. وقد تفاقمت الحالة من جراء عدم قيام السلطات بحل مسألة الممتلكات، مما يحول دون تمكن العائدين المحتملين من الصرب الكرواتيين من العودة إلى منازلهم.

٣٩ - وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية، فإنه لا تزال هناك أسباب قوية تدعو إلى القلق إزاء امتناع الحكومة عن التعاون الكامل. ويفيد مكتب المدعي العام أن الحكومة لم تقدم المساعدة والمعلومات المطلوبة. ولم يتم إجراء أي اعتقالات أخرى للأشخاص المتهمين، وقامت كرواتيا بإبلاغ المدعي العام بأنه لا يوجد على الأراضي الكرواتية أي شخص وجهت إليه المحكمة الاتهام.

٤٠ - ولاحظ المراقبون الدوليون العداء الذي لا يزال يطبع العلاقات العرقية في القطاعات السابقة، فإنه كلما حاول الصرب الكرواتيون التماس مساعدة الحكومة من خلال المسؤولين المحليين فإنهم يُصدون بتعليقات مهينة بسبب أصلهم القومي. ولذلك فإن من الواضح أنه لكي يتحقق أي تحسن حقيقي في الحالة المقلقة في القطاعات السابقة، ستظل هناك حاجة في المستقبل المنظور إلى قيام كل من المنظمات الدولية والمحلية بالعمل على تعزيز الثقة وتحقيق المصالحة.

الحواشـــي

(١) قدر المراقبون الدوليون العدد الكلي لحالات القتل التي وقعت في القطاعات السابقة في ظروف لاصلة لها بالعمليات العسكرية التي جرت في آب/أغسطس ١٩٩٥، بما لا يقل عن ١٢٠ حالة (S/1995/1051).

- - - - -